الأمم المتحدة
A/80/415
الجمعية العامة
Distr.: General
30 September 2025
Arabic
Original: English/Russian/Spanish

الدورة الثمانون

البند 16 (أ) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

التجارة الدولية والتنمية

التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية*

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 135/78 المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية". ويتضمن التقرير نتائج الرصد الذي قام به الأمين العام لهذه التدابير وتحليلاً مقتضباً لأثرها على البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها في التجارة والتنمية المستدامة. ويتضمّن التقرير المدخَلات الواردة من الدول الأعضاء والكيانات على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

وتشير ردود الدول الأعضاء إلى اختلاف وجهات النظر بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية. فبينما أعرب جلُّ من بعثوا بردودهم عن عدم موافقتهم على فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية، معتبرين إياها أداة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية، رأى البعض أن هذه التدابير مقبولة في ظروف محدّدة. وقد أعربَت الدول الأعضاء عن القلق إزاء ما يترتب على التدابير الانفرادية من آثار ضارة في التنمية المستدامة. وأبلغت كيانات الأمم المتحدة عن آثار ضارة على النتائج الإنمائية وأوضاع حقوق الإنسان في البلدان المتضررة. وقد تزايد عدد التدابير الاقتصادية الانفرادية في السنوات الأخيرة.

* قُدّم التقرير في وقت متأخر بسبب ظروف خارجة عن سيطرة المكتب المقدِّم للتقرير.

25-13665 (A) 211025 211025

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - حثّت الجمعية العامة، في قرارها 135/78 المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"[1]، المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعّالة للقضاء على التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الانفرادية التي لا تأذن بها الهيئات المعنيّة التابعة للأمم المتحدة، أو التي تتنافى مع مبادئ القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة، أو التي تخالف المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، والتي تؤثر بشكل خاص على البلدان النامية، دون الاقتصار عليها.

2 - وطلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في القرار نفسه، أن يستمر في رصد ما يُفرض من هذه التدابير وأن يدرس أثرها في البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها في التجارة والتنمية، وأن يقدّم إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين تقريراً عن تنفيذ القرار، مع التركيز على التنمية المستدامة.

3 - وعملاً بذلك الطلب، دعا وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في مذكرة شفوية مؤرخة 20 آذار/مارس 2025، الدولَ الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة واللجان الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القُطرية، من خلال مكاتب المنسقين المقيمين، إلى تقديم مدخَلات في هذا التقرير.

4 - وتردُ الردود الواردة من الدول الأعضاء مستنسخة جزئياً[2] في مرفق هذا التقرير، ويمكن الاطلاع على النسخ الكاملة على الموقع الإلكتروني http://policy.desa.un.org/uem2025http://policy.desa.un.org/uem2025.

ثانيا - موجز ردود الدول الأعضاء

5 - تتباين الآراء بين الدول الأعضاء بشأن مسألة التدابير الانفرادية. فبينما اعتبر بعضها أنها مقبولة في بعض الظروف، أعربَ معظم من بعثوا بردودهم عن عدم الاتفاق مع فرض التدابير الانفرادية واعتبروها مخالفة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ورأي هؤلاء أن هذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي، وكذلك مع حرية المعاملات الدولية على المستويات التجاري والملاحي والمالي.

6 - وأفادت الدول الأعضاء بحدوث آثار سلبية بسبب التأثيرات البعيدة المدى للتدابير الانفرادية على الأنظمة التجارية والمالية الدولية القائمة على القواعد، بما في ذلك حرية المرور العابر. وأشارت إلى أن التدابير الأحادية الجانب لا تؤدي فقط إلى تقليص القطاعات الاقتصادية الحيوية والعمليات المالية، بل تعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتؤدي إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية.

7 - ويتفشى تأثير هذه التدابير عبر مسارات مختلفة. إذ تتسبّب القيود المباشرة المفروضة على إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية والأنظمة المالية والسلع الأساسية، مثل الأدوية والوقود، في إضعاف الخدمات العامة، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية؛ وانخفاض عائدات التصدير؛ وتقلُّص الاستثمار الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر القيود المفروضة على نقل التكنولوجيا وإمكانية الوصول إلى الأسمدة أو مدخَلات الطاقة تأثيراً سلبياً على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي والتنمية الصناعية. وتكون الآثار

(1) في هذا التقرير، تُختصر عبارة "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي" في عبارة "التدابير الانفرادية".

(2) خضعت الردود لتحرير طفيف لتبقى في حدود عدد الكلمات المخفض للتقرير بسبب الوضع الحالي للميزانية.

المركّبة أشدّ وطأةً على الفئات السكانية الضعيفة بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية. وفي بعض الحالات، أدّت هذه التدابير إلى زيادة الفقر وعدم المساواة.

8 - كما أفادت الدول الأعضاء بأنّ آثارا ثانوية طالت الأنشطة الاقتصادية والحيز المالي، مثل الإفراط في الامتثال والاضطرابات في سلاسل الإمداد. وذكر البعض أن التدابير الانفرادية المفروضة على شركائهم التجاريين أو البلدان المجاورة لهم تفرض تكاليف اقتصادية غير مباشرة من جرّاء تراجع التجارة الثنائية والاستثمار الأجنبي والتحويلات المالية وتدفقات السياحة.

ثالثا - رصد فرض التدابير الانفرادية وتأثيرها

9 - حتى نهاية أيار/مايو 2025، كانت التدابير الانفرادية سارية المفعول ضدّ 76 بلداً نامياً، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع 71 دولة في عام 2023[3]. وقد استمر تزايد عدد التدابير الانفرادية على مدى السنوات الأخيرة. وينطوي أغلبها على فرض قيود على أفراد بعينهم وشركات معينة في دول محددة. وفي بعض الحالات، تشمل أيضاً فرض جزاءات على أفراد وشركات في دول ثالثة لديها معاملات تجارية مع الدول المحددة. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر تلك التدابير في قطاعات اقتصادية برمّتها، مما يعوق التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، خلصت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى وجود أدلة متزايدة على التأثير في إعمال حقوق الطفل[4].

10 - وشددت اللجان الإقليمية على أنّ للتدابير الانفرادية آثارا جانبية ولا تنحصر في الدول المستهدَفة بها، ذلك أنها تعطّل سلاسل الإمداد الإقليمية والعالمية، بما في ذلك الطاقة والصحة والمواد الزراعية والغذائية. وقد لاحظت مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن الجزاءات القطاعية الواسعة النطاق قد أثرت بشكل غير متناسب في الفئات الأشد ضعفاً في العديد من البلدان، وأعاقت عملَ بعض منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية، مما أدى إلى نداءات بإعادة تقييمها بهدف رفعها.

11 - وسلّطت أفرقة الأمم المتحدة القُطرية، في السياقات ذات الصلة، الضوء على أن التدابير الانفرادية تؤدي إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة وتعطيل المساعدات الإنسانية، لا سيما في بداية حالة من حالات الطوارئ، بسبب "الإفراط في الامتثال" وعمليات الشراء الأكثر تعقيداً. وتتسبّب القيود المفروضة على التصدير والعبور في انخفاض الاستثمار الأجنبي ومصاعب مالية للبلدان المستهدَفة، ولكن لها أيضاً تداعيات أوسع نطاقاً على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع التضخم. وتؤثر التدابير الانفرادية أيضاً في الأوضاع الاجتماعية والإنسانية بسبب تدهور الخدمات العامة ونقص المواد الغذائية والصحية الأساسية، مع ما يترتب على ذلك من آثار على الفئات الأكثر ضعفاً. كما تؤدي القيود المفروضة على اقتناء الإمدادات الأساسية وزيادة تكاليف المعاملات إلى تأخر عمليات الأمم المتحدة وكفاءة المشاريع والبرامج الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية على أرض الواقع.

---

(3) قاعدة بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى مدخلات من الدول الأعضاء، وقاعدة البيانات العالمية للجزاءات (الإصدار الرابع)، والبحوث المكتبية.

(4) انظر United Nations Children's Fund, *Sanctions and their Impact on Children* (2022).

المرفق

الردود الواردة من الدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي، مع بيان تاريخ الاستلام

أندورا

[2 نيسان/أبريل 2025]

أشارت إلى معارضتها لفرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

بيلاروس

[23 نيسان/أبريل 2025]

لقد كانت بيلاروس الطرف الذي فُرضت عليه تدابير قسرية انفرادية من عدد من البلدان لسنوات عديدة. ومع ذلك، فُرض جُلُّ هذه التدابير القسرية الانفرادية في الفترة الممتدة بين عامَي 2021–2023. وقد خضعت بيلاروس لتدابير قسرية انفرادية فرضتها عليها بلدان الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان الأوروبية الأخرى (ألبانيا وأوكرانيا وآيسلندا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وسويسرا وليختنشتاين ومقدونيا الشمالية والنرويج) وكذلك أستراليا وجمهورية كوريا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ونيوزلندا واليابان.

وجميع هذه التدابير القسرية الانفرادية ما زالت سارية وتستهدف قطاعات اقتصادية محددة، وعمليات مصرفية ومالية، وكذلك الأفراد. وقد أوضحت بيلاروس في الاستبيان السابق للفترة 2021–2023 بالتفصيل التدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها بلدان أخرى عليها.

ونظراً لضيق الحيز المتاح في هذا التقرير، نذكر أمثلة قليلة على التدابير القسرية الانفرادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2023–2025: فقد فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على تقديم القروض والائتمانات وخدمات التأمين وإعادة التأمين للكيانات القانونية والأشخاص الاعتباريين الذين يعملون نيابةً عن السلطات، وكذلك تقديم خدمات المحاسبة، وتدقيق الحسابات، والخدمات المعمارية والهندسية، واستشارات الضريبة وتكنولوجيا المعلومات، والإعلانات التجارية، ودراسات الأسواق، واستطلاعات الرأي، واختبار المنتجات، والرقابة التقنية، واستشارات الأعمال والإدارة، والعلاقات العامة، وما شابه ذلك.

وحتى اليوم، يخضع ما مجموعه 374 فرداً و 59 كياناً قانونياً بيلاروسياً لجزاءات الاتحاد الأوروبي، مع إخضاع 19 كياناً لقيود جزئية. وتستهدف الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 400 مسؤول بيلاروسي وأكثر من 30 كياناً قانونياً بيلاروسياً. وتستهدف المملكة المتحدة 179 فرداً و 38 منظمة في بيلاروس. واتخذت اليابان تدابير قسرية انفرادية ضدّ 21 فرداً و 35 شركة من بيلاروس. وتستهدف كندا بدورها 181 فرداً و 62 كياناً قانونياً بيلاروسياً. وفرضت جمهورية كوريا ضوابط على تصدير 402 1 من أصناف السلع من بيلاروس. وفرضت أستراليا تدابير تقييدية ضدّ 39 فرداً بيلاروسياً و 18 شركة بيلاروسية. وتتضمن قائمة التدابير القسرية الانفرادية التي وضعتها نيوزيلندا ضدّ بيلاروس 121 فرداً و 26 كياناً.

وكما تظهر دراسات مختلفة، فإنّ العالم ككلّ لم يحقق أهداف التنمية المستدامة إلا بنسبة 20 في المائة فقط من حيث معاييرها المرجعية. ونعتقد أن التدابير القسرية الانفرادية تشكّل سبباً رئيسياً لهذه

الحالة. ومع ذلك، من الصعب تقدير الأثر الدقيق للتدابير القسرية الانفرادية على أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، لطالما دعت بيلاروس إلى ضرورة أن تقوم كيانات الأمم المتحدة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) بإجراء دراسات عن كيفية تأثير التدابير القسرية الانفرادية بشكل محدد على التجارة الدولية وأسعار السلع الأساسية وأهداف التنمية المستدامة.

وقد تأثرت بيلاروس كغيرها من البلدان الأخرى الخاضعة لتدابير قسرية انفرادية. وعلى وجه الخصوص، تعوق التدابير القسرية الانفرادية عملياتنا التجارية والمالية مع البلدان الأخرى وتقيّد حرية حركة الأشخاص، وتقوض التنمية المستدامة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تمكنت بيلاروس من تحقيق أهداف التنمية المستدامة بنسبة تصل حالياً إلى 80 في المائة. وهذا يشير إلى أننا نجحنا إلى حدّ ما في التخفيف من تأثير التدابير القسرية الانفرادية بزيادة التعاون مع الشركاء في أوراسيا ومع البلدان النامية في أماكن أخرى.

وتشعر بيلاروس بقلق بالغ إزاء التأثير السلبي المترتب على حظر أسمدة البوتاس التي تنتجها على الأمن الغذائي في البلدان النامية. وعلى وجه التحديد، كانت حصة بيلاروس في السوق العالمية للبوتاس قبل بضع سنوات تبلغ 20 في المائة، بينما انخفضت في أعقاب التدابير القسرية الانفرادية إلى 9 في المائة. وأسفر هذا الانكماش عن أضرار فادحة بصفة خاصة بالنسبة لأفريقيا، حيث انخفضت حصة بيلاروس من البوتاس هناك من 42 في المائة إلى 3 في المائة فقط.

وثمة أدلة متزايدة على أن للتدابير القسرية الانفرادية تأثيراً سلبياً على رُعاتها أيضاً. فعلى سبيل المثال، أدّت الزيادة في التعريفات الجمركية على واردات الأسمدة إلى الاتحاد الأوروبي من بيلاروس وروسيا إلى زيادة التكاليف التي يتحملها المزارعون وبالتالي رفع الأسعار ذات الصلة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أيضاً إلى تعليق كايا كالاس، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنيّة بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، الذي أدلَت به في الاجتماع الوزاري العشرين للاتحاد الأوروبي ووسط آسيا في آذار/مارس 2025، بأن "الجزاءات المفروضة على روسيا تضرّ باقتصادات بلدان وسط آسيا".

إن الدوافع الكامنة وراء التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على جمهورية بيلاروس هي دوافع سياسية لأنها تسعى إلى تحقيق تغييرات في السياستين الداخلية والخارجية للبلد، حيث إن مكانة بيلاروس المستقلة في العالم وعلاقتها الوثيقة مع الاتحاد الروسي لم تَرُق لجيرانها من الاتحاد الأوروبي وبعض البلدان الأخرى فيما يُسمى بالغرب الجماعي.

كمبوديا

[16 أيار/مايو 2025]

واجهت كمبوديا آثاراً كبيرة مباشرة وغير مباشرة من جراء التدابير الاقتصادية الانفرادية خلال الفترة الممتدة بين عامَي 2023 و 2025. ففي 9 نيسان/أبريل 2025، فرضت الولايات المتحدة تعريفة جمركية بنسبة 49 في المائة على الصادرات الكمبودية – كجزء من تعريفة جمركية أساسية أوسع نطاقاً بنسبة 10 في المائة على جميع الواردات – مستهدفةً قطاعات رئيسية مثل الملابس والألواح الشمسية والدراجات الهوائية. وفي حين توقف العمل بالتعريفة الجمركية المتبادلة مؤقتاً لمدة 90 يوما ابتداء من 10 نيسان/أبريل، تظلّ التعريفة الجمركية الأساسية سارية المفعول.

وتأثرت صادرات كمبوديا من الألواح الشمسية بشكل خاص بالآثار غير المباشرة للتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين. وبعدَ أن أدى إعفاء مؤقت في عام 2022 إلى تعزيز الصادرات، فرض تحقيق أمريكي في عام 2024 رسوم مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية بحجة التحايل على الرسوم الجمركية الصينية. وأدى ذلك إلى تراجع الصادرات وتوقف المصانع عن العمل. وتسببت العقوبات المفروضة على روسيا (من عام 2022 حتى الآن)، بشكل غير مباشر، في تعطيل الأسواق العالمية للطاقة والأسمدة، مما أدى إلى ارتفاع التكاليف التي يتحملها المصنّعون والمزارعون الكمبوديون الذين يعتمدون على واردات الأسمدة الفيتنامية.

بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من رفع اسم كمبوديا في عام 2023 من القائمة الرمادية لفرقة العمل المعنيّة بالإجراءات المالية، أدت الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية المترتبة على الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى تشديد الامتثال المالي. وتواجه الشركات الكمبودية ارتفاع تكاليف المعاملات وتأخُّر المدفوعات وفرض متطلبات أكثر صرامة فيما يتعلق بالوثائق الخاصة بالتسويات بدولارات الولايات المتحدة، مما يعوق التجارة والتحويلات المالية.

وما يزال اقتصاد كمبوديا عرضة لهذه التدابير التي تعطّل التجارة والاستثمار وجهود التنمية.

وتؤثر التدابير الاقتصادية الانفرادية سلباً على الاقتصاد والتنمية المستدامة والتجارة في كمبوديا. فهي تعطّل الصناعات الرئيسية، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف وانخفاض الدخل وإعاقة التقدُّم المحرَز في الحد من الفقر – وهي الركائز الأساسية للتنمية المستدامة. ويؤدي تراجع عائدات التصدير إلى إضعاف قطاعات الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم، في حين تؤدي القيود التجارية إلى تقويض القدرة التنافسية العالمية لكمبوديا واستقرارها الخارجي. وقد أثرّت التعريفة الجمركية التي فرضتها الولايات المتحدة بنسبة 49 في المائة على الصادرات الكمبودية بشكل خاص في القطاعات الكثيفة العمالة، بما في ذلك قطاعا الملابس والألواح الشمسية، مما يهدد سُبل العيش في المناطق الريفية والنمو الصناعي الأخضر.

وتؤدي هذه التدابير أيضاً إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي، مما يؤدي إلى تفاقُم مواطِن الهشاشة الاقتصادية. وإن الانتشار الكبير للدولرة في كمبوديا يجعلها عرضةً لصدمات التصدير، مما يؤثر على الاحتياطيات الأجنبية واستقرار سعر الصرف. كما أن معدل الفقر، المرتفع أصلا بسبب الجائحة (16,6 في المائة في عام 2024)، معرض للمزيد من الارتفاع من جرّاء التوترات التجارية. وعلى الرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 في المائة في عام 2023، فإنّ التدابير تستلزم التنويع الاقتصادي، مع التركيز على الصناعات التحويلية الخفيفة وتجهيز المنتجات الزراعية والطاقة المتجددة.

وتشمل الآثار المباشرة انخفاض الصادرات من الملابس وغير الملابس إلى الولايات المتحدة، في حين تمتد الآثار غير المباشرة إلى الصناعات الداعمة وثقة المستثمرين، وتدهور أسواق العمل ودخل الأُسر المعيشية. ويواجه أكثر من 000 900 عامل، معظمهم من النساء، في قطاع الملابس مخاطر متزايدة، مما يقوّض المساواة بين الجنسين وأهداف التنمية الصناعية. ومن شأن هذه التحديات أن تعقّد عملية رفع كمبوديا من قائمة أقلّ البلدان نمواً بحلول عام 2029 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما يؤكد الحاجة إلى إعادة المعايرة الاستراتيجية وتسخير الاتفاقات التجارية الإقليمية مثل الشراكات الاقتصادية الإقليمية الشاملة للحفاظ على النمو الشامل للجميع.

ويدعم بنك كمبوديا الوطني القدرة على الصمود من خلال السياسات التي تراعي الاعتبارات البيئية والاجتماعية ومبادئ الحوكمة، بَيْد أن التوترات التجارية المستمرة تهدد بتعميق الفقر وعدم المساواة، مما يتطلب تعديلاتٍ عاجلة في السياسات لحماية مكاسب التنمية.

فالتدابير القسرية الانفرادية المفروضة دون تفويض من مجلس الأمن أو خارج قواعد منظمة التجارة العالمية تنتهك القانون الدولي، وتقوّض مؤسسات الحوكمة العالمية. وينبغي للبلدان التي تفرض هذه التدابير أن تلتزم بالمعايير المتعددة الأطراف وأن تتجنب التدابير التي تضرّ بالاقتصادات النامية، ولا سيما في أقلّ البلدان نمواً مثل كمبوديا. وينبغي اللجوء إلى الحوار البنّاء – وليس الإكراه – لحل النزاعات بشأن الحوكمة أو حقوق العمال أو الاختلالات التجارية.

ويدعم بنك كمبوديا الوطني التجارة العادلة والقائمة على القواعد، مشيراً إلى أن التدابير الانفرادية تعطّل التجارة والاستثمار والقطاعات الرئيسية، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الضعيفة ويعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة 8 و 9 و 17. ويؤكد بنك كمبوديا الوطني على أهمية التعاون الدولي والتنويع الاقتصادي واستخدام العملة المحلية لتقليل الاعتماد على الدولار وتوطيد القدرة على الصمود. وإنّ اتباع نهج متعدد الأوجه – يشمل التجارة والعمالة والتكنولوجيا والتمويل – أمر بالغ الأهمية لحماية النمو الشامل والتنمية المستدامة. ويجب أن تعطي العولمة العادلة الأولوية للتقدّم المُنصِف والاستقرار.

الصين

[21 نيسان/أبريل 2025]

تنصّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على أن الدول تُحث بقوة على الامتناع عن سنّ وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية.

ويمارَس الإكراه السياسي والاقتصادي من خلال تدابير انفرادية للضغط على البلدان المستهدَفة من أجل الرضوخ وتغيير سياساتها، بما يخدم مصالح الهيمنة لبلد بعينه على حساب مصالح البلدان المستهدَفة، وينتهك مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وهذه التدابير غير قانونية بطبيعتها.

وتنفّذ الولايات المتحدة، باسم الأمن القومي، سياسات تقييدية مفرطة وتدابير انفرادية مثل ضوابط التصدير، والتدابير التصحيحية التجارية، والتعريفات الجمركية وفق المادة 301 والتحقيقات بموجب المادة 232. وفي عام 2024، اختلقت الإدارة الأمريكية ذرائع مختلفة لفرض 55 من الجزاءات الانفرادية غير القانونية ضدّ أكثر من 700 كيان وفرد صيني باستخدام أدوات منها قائمة الكيانات الخاضعة للرقابة على الصادرات. وفي عام 2025، فرضت الإدارة الأمريكية ما يسمى بـ "التعريفات الجمركية المتبادلة" على مستوى العالم. وكلّ ما سبق ينتهك على نحو خطير القواعد الأساسية للعلاقات الدولية، ويخل بقواعد منظمة التجارة العالمية، ويقوّض نظام التجارة المتعددة الأطراف القائم على القواعد، ويتعارض مع الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان في جميع أنحاء العالم. وإنّ مثل هذه التدابير تقوض بشكل خطير دور التجارة كوسيلة لتنفيذ خطة عام 2030 وكمحرك للتنمية المستدامة، وتوجّه ضربة للنظام التجاري الدولي والتنمية الاقتصادية العالمية، وخاصة تنفيذ البلدان النامية لخطة عام 2030. وتشكل تلك التدابير ممارسات نموذجية للنزعة الانفرادية والسياسة الحمائية والتنمر الاقتصادي. وإن الولايات المتحدة، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق

أهدافها القائمة على مبدأ "أمريكا أولًا" و "التفرّد الأمريكي"، تتغاضى عن الصالح العام للمجتمع الدولي وتسعى إلى تحقيق مصالح الهيمنة على حساب المصالح المشروعة لجميع البلدان. ويعارض المجتمع الدولي على نطاق واسع مثل هذه الأعمال.

وترفض الصين بحزم الجزاءات الانفرادية والولاية القضائية التي تتجاوز الحدود الوطنية التي لا أساس لها في القانون الدولي وليست مستمدة من تفويض صادر عن مجلس الأمن. لقد عارضت الصين باستمرار محاولات تجاوز الحدود المشروعة لمفهوم الأمن القومي أو تسييس القضايا التجارية والتكنولوجية واستخدامها كسلاح. فالتنمية حق غير قابل للتصرف لجميع البلدان، وليست امتيازاً حصرياً لقلة قليلة. وينبغي معالجة الشؤون الدولية من خلال مشاورات واسعة النطاق، ومستقبل العالم ينبغي أن تقرّره جميع البلدان. ولم يكن هناك طرف رابح في الحروب التجارية أو في حروب التعريفات الجمركية. والسياسة الحمائية لا تجدي نفعاً. وينبغي للمجتمع الدولي توطيد التضامن والتعاون، والتمسك بالمبادئ الداعية إلى التشاور المستفيض وتقديم المساهمات المشتركة وتحقيق المنفعة المشتركة. ومن الأهمية بمكان دعم التعددية الحقيقية، والعمل بشكل مشترك على معارضة التدابير الاقتصادية الانفرادية وجميع أشكال العمل الانفرادي والسياسة الحمائية، وكذلك العمل بشكل جماعي على مقاومة ومعارضة أعمال الولايات المتحدة الرامية إلى استغلال العالم، والدفاع عن النظام الدولي المتمحور حول الأمم المتحدة، ونظام التجارة المتعددة الأطراف المتمحور حول منظمة التجارة العالمية، وحماية الحقوق المشروعة وآفاق التنمية في البلدان النامية، وفي بعض الحالات لأسباب إنسانية، لأنها تؤثر في الفئات الأكثر ضعفاً، وبخاصة الأطفال واللاجئون والنازحون.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[15 نيسان/أبريل 2025]

منذ عام 1962، فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حصاراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً على كوبا. وطوال أكثر من ستة عقود، استمرت تأثيرات النظام القسري الانفرادي الأشدّ والأطول أمداً. ويشكّل هذا النظام انتهاكاً منهجياً لحقوق الإنسان للشعب الكوبي، ويعوق تأثيره المدمر التقدم الاقتصادي والثقافي والاجتماعي للبلد.

وتطبّق كيانات الولايات والحكومة في الولايات المتحدة، بما في ذلك وزارتا الخزانة والتجارة، قوانين الكونغرس واللوائح الإدارية التي تُشكل الحصار المفروض على كوبا تطبيقاً صارماً. وتهدف هذه التدابير ونطاقها إلى تقييد حق الشعب الكوبي في تقرير مصيره وتقويض ممارسة سيادة الدولة من خلال التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية لبلدنا.

وكان الرئيس جوزيف بايدن، على الرغم من أن سياسة الحصار الجائر ضدّ كوبا ظلت سارية طوال فترة ولايته تقريباً، قد قرّر في كانون الثاني/يناير 2025 – من بين تدابير أخرى متأخرة ذات نطاق محدود للغاية – شطْب كوبا من قائمة وزارة الخارجية الخاصة بالبلدان التي يُزعم أنها راعية للإرهاب، وتعليق إمكانية رفع دعاوى أمام المحاكم الأمريكية بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون.

وفي 20 كانون الثاني/يناير 2025، وقّع الرئيس دونالد ترامب، في أول يوم له في منصبه، أمراً تنفيذياً بعنوان "إجراءات الإلغاء الأولي للأوامر التنفيذية والإجراءات الضارة"، ألغى بموجبه جزءاً كبيراً

من التدابير القصـــيرة الأجل التي اتخذها ســـلفه. وفي وقت لاحق، أعلنت وزارة الخارجية إلغاءَ تعليق الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، ونشرت قائمة مُحدَّثة بالكيانات الكوبية المحظورة.

ويمثّل هذا التصـــعيد للحرب الاقتصـــادية ضـــد كوبا تجاهلاً تاماً للموقف الحازم للمجتمع الدولي ضد الحصار، والذي عُبِّر عنه في 32 قراراً متتالياً من قرارات الجمعية العامة.

والحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تنفّذه الولايات المتحدة ضـــد كوبا يفرض على شـــعبنا أن يقدّم تضحياتٍ لا حصر لها، ويشكل العقبة الرئيسية أمام تنمية الاقتصاد الكوبي. وفي الفترة من آذار/مارس 2023 إلى شـباط/فبراير 2024، تسـبب الحصـار في أضـرار مادية لكوبا تُقدَّر بنحو 056,8 5 مليون دولار. وفي شـباط/فبراير 2024، بلغت الخسـائر التراكمية على مدى أكثر من سـتة عقود من تطبيق هذه السـياسـة، بالأســعار الجارية، 000 100 141 164 دولار. وتشــير التقديرات إلى أنه لولا وجود الحصــار، وبالأســعار الحالية، كان من الممكن أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنحو 8 في المائة في عام 2023.

وتشـمل آثار أشـدّ التدابير صـرامةً فرض جزاءات أو التهديد بفرض جزاءات على شـركات الشـحن ومتعهدي النقل وشـركات التأمين وإعادة التأمين المشـارِكة في توريد الوقود إلى كوبا، وتعقب المعاملات المالية الكوبية بهدف قطع مصادر دخل كوبا من العملات الأجنبية، ورصد الاتفاقات الخاصة بالتعاون الطبي الدولي.

وقد اسـتخدمت حكومة الولايات المتحدة السياحة، المصـدر الأبرز للدخل في كوبا، سـلاحاً سياسـياً ضـــد البلد. وهي تدرك أهمية هذا القطاع لتنمية الجزيرة، ولذلك فهي عازمة على تقويضـــه. وفي الفترة بين آذار/مارس 2023 وشباط/فبراير 2024، تسبب التركيز في ظلّ الحصار على عرقلة انتعاش قطاع السياحة في خسائر بلغت 499,7 2 مليون دولار.

ولمنع الاستثمار الأجنبي في كوبا وإعاقة السير الطبيعي لعمليات البلد في الخارج، تستخدم حكومة الولايات المتحدة أدوات وأشـكال ضـغط مختلفة من خلال هيئاتها التنظيمية. ونتيجة لذلك، تعاني الشـركات والجهات الاسـتثمارية والكيانات من بلدان ثالثة من عواقب هذه السـياسـة، بينما تواجه كوبا صـعوباتٍ جمّة في إطلاق مشاريعها التنموية، وتوليد الدخل، وتسديد المدفوعات، والحصول على المدخلات الأساسية لتلبية الاحتياجات اللازمة لسكانها.

فعلى سـبيل المثال، تُعادل فترة 18 يوماً من الحصـار تكلفة الصـيانة السـنوية (باسـتثناء الوقود والاسـتثمارات) لشـبكة الطاقة الكهربائية الوطنية (نحو 250 مليون دولار). وبالإضـافة إلى ذلك، تُعادل فترة أربعة أشـهر من الحصـار التمويلَ اللازم لضـمان توفير سـلة غذائية أسـاسـية للسـكان لمدة عام (حوالي 600 1 مليون دولار).

وقد عزز اســـتمرار إدراج كوبا في القائمة المزعومة للدول الراعية للإرهاب من التأثير الردعي والترهيبي للحصـار. وأدى ذلك إلى إنهاء العقود، وفقدان العلاقات مع البنوك، وتراكم الديون، وتأخير إرسـال واســـتلام الأموال والســـلع، مع ما ترتب على ذلك من تكاليف باهظة تكبّدها الشـــعب الكوبي. وخلال الفترة المذكورة أعلاه، بلغت الخسائر الناجمة عن نقل التجارة جغرافياً إلى أسواق أبعد حوالي 581,7 مليون دولار. وإضـافةً إلى ذلك، بلغت تكاليف الشـحن والتأمين واسـتخدام الوسـطاء التجاريين، وما نتج عن ذلك من زيادة في تكلفة السلع، 485,7 مليون دولار.

وبعبارة أخرى، فإن الحصار لا يهدف فقط إلى خنق كوبا اقتصادياً وتجارياً ومالياً بل هو حصار تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية، إذ يؤثر على أطراف ثالثة من خلال إطلاق التهديدات وفرض الغرامات وإلغاء أو رفض التأشيرات واحتمال التعرض للمقاضاة في محاكم الولايات المتحدة بناءً على ادعاءات واهية بالاختصاص القضائي، وكلّ ذلك بهدف إشراك المجتمع الدولي في مخطط التدابير القسرية الانفرادية.

ونتيجةً لذلك، رزح الاقتصاد الكوبي تحت ضغوط استثنائية، تجلت في تراجُع مستويات الاستهلاك وتدهور الرفاه العام للسكان.

ويهدف الحصار الأمريكي المفروض على كوبا إلى إضعاف الاقتصاد، وإحداث نقصٍ في المواد الأساسية، وإلحاق الضرر بالخدمات العامة، وإثارة السخط واليأس في صفوف السكان، وتقويض النظام الدستوري القائم بصورة مشروعة.

وتعرب كوبا عن امتنانها العميق لمظاهر التضامن الدولي التي تلقتها، وكذلك لرفض المجتمع الدولي شبه الإجماعي للحصار الأمريكي.

وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على صدور أول قرار للجمعية العامة ضد الحصار، ما زالت حكومة الولايات المتحدة تتجاهل البيانات الصادرة عن هذا المحفل المتعدد الأطراف التي تدعوها إلى إلغاء سياستها الفاشلة والانفرادية والإجرامية ضد كوبا دون قيد أو شرط.

واستمراراً للمسار الذي استهلّه بلدنا قبل أكثر من ستة عقود، بانتصار الثورة الكوبية، والذي اضطلعت فيه الدولة – وما زالت تضطلع – بدور أساسي في توجيه الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ترفض كوبا بشدة فرض أي تدابير تهدف إلى تقويض حق شعوب العالم في التنمية.

إثيوبيا

[15 نيسان/أبريل 2025]

على مرّ السنين، استُهدفت إثيوبيا بتدابير قسرية انفرادية. وتُتّخذ جميع التدابير في انتهاك صارخ للقانون الدولي ومن منطلق الشؤون الداخلية للبلد. كما تُفرض هذه التدابير في فترات تشتدُّ فيها الحاجة إلى التعاون والتضامن الدوليين لصون السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وتشمل التدابير القسرية الانفرادية التي واجهتها إثيوبيا تعليق التعاون الأمني المتبادل، وتعليق الأنشطة التجارية والمالية. وأدى تعليق الترتيبات التجارية إلى عكس مسار الجهود التي تبذلها إثيوبيا لتوسيع وتنويع صادراتها وتسريع النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر. وقد أثّر هذا التعليق في تلك الصناعات، خاصة في مجالي الصناعات التحويلية والمنسوجات.

ونجمت عن التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على إثيوبيا آثار سلبية على العمالة والعلاقات التجارية والتنمية الاقتصادية. وفقدَ العمال، وخاصة النساء، وظائفهم وأُغلق عديد من المصانع. ونتيجة لذلك، تعطّلت سلاسل الإمداد وانخفضت قدرة إثيوبيا على التصدير. وبتقويض جهود التصنيع في إثيوبيا، أدّت هذه التدابير الانفرادية إلى تراجع المكاسب التي تحققت في مجال الحدّ من الفقر والتنويع الاقتصادي، مما أدى إلى تفاقُم مواطِن الهشاشة القائمة. وأثّر تعليق الترتيبات التجارية في إثيوبيا منذ كانون الثاني/يناير 2022 في الجهود المتواصلة نحو الإصلاح الاقتصادي وتحقيق السلام المستدام والازدهار.

وما زالت إثيوبيا ملتزمةً بترسيخ السلام والاستقرار وتحقيق التقدم الاقتصادي، وهي تؤمن بأن التواصل البنّاء بدلاً من العزل الاقتصادي العقابي هي الوسيلة الأكثر فعاليةً لتحقيق التنمية المستدامة والتعاون العالمي الدائم. ويجب أن تتمسك جميع الدول في جميع الأوقات بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه، بما في ذلك احترام السيادة والمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل معاً لضمان استخدام التدابير الاقتصادية كأدوات للنمو وليس كأدوات قسرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يرفض القسر الاقتصادي للتأثير على الدول ذات السيادة، وأن يعمل بدلاً من ذلك على تعزيز الشراكات الاقتصادية الشاملة من أجل تحقيق الازدهار المشترك.

إندونيسيا

[11 نيسان/أبريل 2025]

تعارض إندونيسيا التدابير القسرية الانفرادية، التي أثّرت بشدة على اقتصاد البلدان وتنميتها وظروفها الإنسانية، مما أعاق تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الذي تتركز فيه الجهود العالمية على تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنّ أي عمل من شأنه أن يعوق قدرة بلدان أخرى على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية يُعتبر عملا غير مقبول.

ناميبيا

[15 نيسان/أبريل 2025]

لقد حافظت ناميبيا تاريخياً على علاقات قوية مع فنزويلا وكوبا وزمبابوي، من بين بلدان أخرى، وجميعها دول تخضع لتدابير اقتصادية انفرادية منذ عقود.

كوبا

لقد فرضت الولايات المتحدة الحظر الاقتصادي لأول مرة على كوبا في عام 1960، وهو الحظر الذي يظل حتى اليوم أحد أطول العقوبات الاقتصادية في التاريخ. فقد حدّت من قدرة كوبا على الانخراط في التجارة الدولية، وهو ما يؤثر بدوره على ناميبيا. وقد أدت الاضطرابات التي يشهدها اقتصاد كوبا إلى تضاؤل الفرص التجارية لناميبيا، لا سيما في المجالات التي كان من الممكن أن يعزز فيها البلدان أوجه التعاون بينهما، مثل الزراعة والصحة.

والحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يقيّد قدرة البلد على ممارسة التجارة بحرية مع أحد أكبر الاقتصادات في العالم ويثني البلدان والشركات الأخرى عن التعامل مع كوبا بسبب الخوف من الجزاءات الثانوية. وتكافح كوبا لاستيراد السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود والتكنولوجيا. فهي تعتمد بشكل كبير على عدد قليل من الشركاء التجاريين مثل فنزويلا وروسيا والصين. وتواجه صادرات كوبا، وخاصة السكر والتبغ والروم والنيكل، قيوداً تحد من قدرتها على النفاذ إلى الأسواق. وهذا يحدُّ من قدرة كوبا على توليد العملات الأجنبية.

وبسبب هذه الجزاءات، أصبح من الصعب على كوبا تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. وتسهم الجزاءات في انتشار الفقر على نطاق واسع من خلال الحد من النمو الاقتصادي والاستثمار؛ وفي ندرة الغذاء بسبب صعوبة استيراد المعدات الزراعية؛ وفي الحد من إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة في مجال الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، يخنق الحصار السياحة والاستثمار الأجنبي وريادة الأعمال، مما يحد من فرص العمل وتوليد الدخل.

زمبابوي

بدأت الولايات المتحدة بفرض جزاءات على زمبابوي في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ولهذه الجزاءات الكثير من الآثار المضاعَفة التي تؤثر في ناميبيا، نظراً للروابط الجغرافية والتاريخية والاقتصادية بين البلدين. وقد أجبرت المصاعب الاقتصادية في زمبابوي العديد من الزمبابويين على الهجرة إلى بلدان مجاورة، بما في ذلك ناميبيا. وأدى ذلك إلى زيادة الضغط على موارد ناميبيا وخدماتها الاجتماعية وسوق العمل فيها.

وتتأثر ناميبيا، بصفتها عضوا في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، عندما يكون أداء دولة مجاورة مثل زمبابوي ضعيفاً اقتصادياً. فذلك يؤثر في المشاريع الإقليمية والتعاون وخطط التنمية. والتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على زمبابوي لا تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، بما في ذلك ناميبيا، لأن المستثمرين ينظرون إلى منطقة الجنوب الأفريقي بوصفها مترابطة. كما أنه يؤثر على تدفقات السياحة، لأن المسافرين قد يتجنبون المنطقة تماماً.

وقد أثرت الجزاءات بشدة في قدرة زمبابوي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما أدى إلى زيادة الفقر بسبب فقدان الوظائف والتضخم؛ وانعدام الأمن الغذائي بسبب انهيار قطاع الزراعة؛ ونقص التمويل، مما أدى إلى ضعف المرافق التعليمية؛ والافتقار إلى الإمدادات الطبية؛ والبطالة الناجمة عن الانكماش الاقتصادي.

فنزويلا

بدأت الولايات المتحدة بفرض جزاءات على فنزويلا في عام 2015، مستهدفةً المسؤولين الفنزويليين والشركات الفنزويلية. وعلى مرّ السنين، توسعت هذه الجزاءات بشكل كبير لتشمل حظر السفر وتجميد الأصول والقيود المفروضة على التجارة والاستثمار والسياحة.

ولطالما دعت ناميبيا إلى رفع الجزاءات المفروضة على فنزويلا وكوبا وزمبابوي، لأن هذه التدابير تنتهك حقوق الإنسان وتعوق التنمية. ويعكس هذا الموقف التزام ناميبيا بالقانون الدولي ودعمها للبلدان التي تواجه قسراً اقتصادياً غير عادل وغير منصف. وللتدابير القسرية الانفرادية آثار كبيرة على استقرارها الاقتصادي وتنميتها الاجتماعية وحقوق الإنسان فيها.

وغالباً ما تؤدي هذه التدابير إلى مصاعب اقتصادية شديدة في الدول المستهدَفة. فهي تقيّد قدرة هذه البلدان على الوصول إلى الأسواق الدولية، وتعوق العلاقات التجارية وتحد من الاستثمار الأجنبي المباشر. ونتيجة لذلك، واجهت هذه الاقتصادات تحديات غير مسبوقة، مما أدى إلى زيادة البطالة وتقليص الخدمات العامة. وعلاوة على ذلك، تؤدي التدابير القسرية الانفرادية إلى تعطيل الخدمات الأساسية، فيتعذر على الحكومات توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. ويشكّل هذا الأثر السلبي انتهاكاً لحقوق الإنسان من خلال

حرمان الأفراد من الحصول على الضروريات والخدمات الأساسية، مما قد يؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية وزيادة المخاطر الصحية والتحديات في تحقيق الرفاه على المستويين الشخصي والمجتمعي.

وقد باتت قدرة الدول المستهدَفة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة معرضة للخطر. إذ تؤدي الجزاءات الاقتصادية إلى تحويل الموارد بعيداً عن القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، الأمر الذي يعوق التقدم نحو تحقيق هذه الالتزامات الدولية.

اقتراحات بشأن النهج التي يمكن اتباعها لمعالجة المشاكل:

- تشجيع المفاوضات الدبلوماسية بين البلدان التي تفرض التدابير والبلدان المستهدَفة بهدف تطبيع العلاقات.
- التشجيع على التحول من الجزاءات الاقتصادية الواسعة النطاق إلى تدابير محددة بقدر أكبر تركز على الأفراد أو الكيانات المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان استناداً إلى الأدلة، مع التقليل من التدابير التي تؤثر بشكل غير متناسب على المواطنين العاديين.
- ضمان إعفاء المساعدات الإنسانية، بما في ذلك الإمدادات الغذائية والطبية، على وجه السرعة من الجزاءات دون قيد أو شرط.
- تصميم برامج تركّز على الدعم الاقتصادي والاستثمار في البلدان المستهدفة، لا سيما تلك التي يستفيد منها السكان.
- إنشاء آلية لرصد الآثار للتأكد من أنها تحقق النتائج المرجوة دون التسبب في مشقة لا مبرر لها للمدنيين.
- تعزيز الحوار المتعدد الأطراف من خلال تشجيع الدول على الانخراط في حوار دبلوماسي مفتوح في منابر مثل الأمم المتحدة أو منظمة التجارة العالمية لحل النزاعات.
- تعزيز آلية التفاوض على أساس احترام السيادة والقانون الدولي، وتعزيز القانون الدولي لتثبيط الممارسات الاقتصادية القسرية التي تنتهك حقوق الإنسان.

بيرو

[15 نيسان/أبريل 2025]

بيرو تعارض بشدة فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تُستخدم كأدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وعادة ما يكون لهذا النوع من الإجراءات عواقب سلبية كبيرة، مثل تعطيل الاقتصادات المحلية وانخفاض معدلات النمو وتدهور الظروف المعيشية للسكان المتضررين. وفي السياق الحالي، الذي يواجه فيه النظام الاقتصادي الدولي تحديات متعددة، يمكن أن يؤدي اعتماد تدابير اقتصادية انفرادية إلى زيادة التوترات، ويعوق الامتثال للالتزامات المتعددة الأطراف، ويؤخر الجهود الجماعية لتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك من الضروري احترام القانون الدولي احتراما صارما.

قطر

[24 نيسان/أبريل 2025]

تعارض دولة قطر فرض تدابير قسرية انفرادية ضد أي بلد على نحو يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك الالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف، وعلى نحو يؤدي إلى آثار سلبية على حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الإنسانية للسكان، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، ويعوق تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعارض دولة قطر فرض أي تدابير قسرية انفرادية تترتب عليها عواقب إنسانية سلبية أو تعيق إيصال الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتنفيذ الأنشطة الإنسانية. وفي هذا الصدد، تشير دولة قطر إلى إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة وتأييدها لقرار الجمعية العامة 135/78.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[10 نيسان/أبريل 2025]

تؤثر التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تتخذها البلدان الغربية سلباً في التجارة الدولية والتنمية، وتُقوّض المنافسة الحرة، وتفضي إلى تفاقُم التشرذم والنزعة الحمائية على نطاق العالم. وأما التعاون الدولي الرامي إلى التصدي لأبرز التحديات التي تواجه البشرية جمعاء، كضمان الأمن الغذائي والطاقي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فيزداد صعوبةً. وتُهدد القيود التجارية المستمرة، بما في ذلك التدابير القسرية الانفرادية، استقرارَ الأسواق العالمية. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك التقلبات المتزايدة في سوق الطاقة العالمي، والتي نجمت عن القيود الانفرادية المفروضة على قطاع الوقود والطاقة الروسي (بما في ذلك استحداث ما يُسمّى سقفاً سعرياً على المنتجات النفطية الروسية، وفرض قيود على أسطول الناقلات، وحظر المعاملات المالية بالدولار واليورو، وفرض قيود على تأمين السفن والبضائع). وهذه هي العوامل التي أدّت إلى ارتفاع أسعار النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي. وتؤثر هذه الاختلالات على الاقتصاد العالمي بأسره، وخاصةً على بلدان الجنوب.

وتمثّل التدابير الاقتصادية الانفرادية المتخذة في شكل جزاءات، وتعريفات جمركية مفرطة، وقيود على وصول البلدان النامية إلى الموارد المالية، وزيادة الشروط المتعلقة بالمناخ، وغير ذلك من أشكال الضغط على الدول المستقلة، أساليب تنافسية غير عادلة محابية للاقتصادات الغربية ومعيقة للنمو الاقتصادي للبلدان النامية. فعلى سبيل المثال، من شأن العمل بآلية تعديل حدود الكربون على أساس انفرادي مِن قبل الدول الأوروبية أن يضع المنتجين الأوروبيين في وضع مؤاتٍ بشكل أكبر في الأسواق العالمية، ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى إيجاد حواجز جديدة كبيرة أمام التجارة الدولية في أنواع معيّنة من السلع، وتقويض آفاق النمو الاقتصادي العالمي، ويفضي في نهاية المطاف إلى تعقيد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وإنّ تطبيق التدابير الاقتصادية الانفرادية يهدّد بشكل مباشر الأمن الغذائي للبلدان النامية ولأقل البلدان نمواً. وتزيد الجزاءات الغربية المفروضة على روسيا من صعوبة حصول أفقر بلدان الجنوب والشرق على الحبوب والأسمدة الروسية. ولم يَعُد بإمكان السفن الروسية استخدام محطات الموانئ الأوروبية، التي

كانت تُشحن من خلالها المنتجات الزراعية في السابق. وترفض الشركات الغربية تأمين البضائع الروسية، وتُعرقل التسويات المالية بسبب القيود المصرفية التي تفرضها البلدان الغربية. وكل هذا يعقّد عملية النقل ويزيد من تكاليف توريد الأغذية والأسمدة من روسيا إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك إلى أسواق البلدان الأكثر احتياجاً. وقد فرض الاتحاد الأوروبي تعريفات جمركية حمائية على واردات الحبوب الروسية، وينظر في اعتماد تدابير مماثلة فيما يتصل بالأسمدة الروسية. ومن شأن مثل هذه الخطوة، إلى جانب المحاولات الرامية إلى استبعاد روسيا من سلاسل الإمداد الزراعية، أن تزيد من تكلفة الصادرات الزراعية وتؤدي إلى موجة جديدة من التضخم الغذائي العالمي.

الجمهورية العربية السورية

[9 نيسان/أبريل 2025]

لقد خضعت الجمهورية العربية السورية على مدى سنوات عديدة لطبقات متعددة من التدابير القسرية الانفرادية رداً على نظام الأسد القمعي، ولا سيما التدابير الاقتصادية الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الغربية الأخرى، بما في ذلك المملكة المتحدة وكندا وأستراليا، على القطاعين العام والخاص السوريين وحتى على الأطراف الثالثة التي تجري معاملات مالية مع الكيانات الخاضعة للجزاءات. وقد أصدرت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ترخيصاً عاماً وخففت بعض التدابير الانفرادية المفروضة على سوريا، وهي خطوة مرحَّب بها، إلا أن الجمهورية العربية السورية تتطلع إلى رفع هذه التدابير بشكل كامل لأن سبب فرضها لم يَعُد قائماً.

وقد أعاقت التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية جهود الاستجابة الإنسانية في البلد، بما في ذلك جهود الحد من مخاطر الكوارث. كما استهدفت بشكل مباشر الخدمات والقطاعات الحيوية مثل الصحة والمياه والوقود والإمدادات النفطية والطاقة والنقل والاتصالات والتكنولوجيا. وأدت التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على المصارف السورية، بما في ذلك المصرف المركزي، إلى تجميد أو قطع العلاقات المالية مع المصارف الأجنبية، مما أدى إلى استحالة إجراء المعاملات المالية اللازمة لجميع القطاعات الحيوية. وقد تسببت التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على المستشفيات العامة والخاصة في سوريا، بما في ذلك المستشفيات المتخصصة للأطفال، ومنع الشركات العالمية عن بيع الأدوية والمعدات الطبية الضرورية إلى سوريا في تفاقم هشاشة القطاع الصحي. كما تسببت التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على استيراد النفط ومشتقاته إلى سوريا في نقص حاد في الوقود المستخدم في التدفئة والنقل وتوليد الطاقة الكهربائية.

وأدت التدابير التي طالت قطاع الكهرباء إلى إلحاق أضرار كبيرة بقطاعات حيوية وخدمات أساسية أخرى وإلى تدهور الوضع الإنساني للمواطنين، مما أثر سلباً على حياتهم اليومية، بما في ذلك الحاجة إلى الكهرباء للدراسة والتعليم، وتوفير الرعاية الطبية اللازمة وتشغيل الأجهزة الضرورية في المرافق الصحية، كحاضنات الأطفال حديثي الولادة. وبالإضافة إلى ذلك، أثّر نقص الكهرباء على تشغيل محطات ضخ المياه الصالحة للشرب والاستخدام المنزلي والري، مما أثر سلباً على جودة المياه وأدى إلى انتشار العديد من الأمراض بسبب استخدام المياه الملوثة. وتسببت التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على استيراد الأسمدة اللازمة لإنتاج الأغذية الزراعي، أو متطلبات إنتاجها محلياً، في إلحاق الضرر بالقدرة الإنتاجية الزراعية في سوريا، وساهمت في ارتفاع حاد في تكلفة الغذاء المنتج محلياً وقوضت الأمن الغذائي للسوريين.

وتؤثر التدابير القسرية الانفرادية تأثيراً عميقاً في قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية بشكل صحيح مما يؤدي إلى آثار اجتماعية واقتصادية وصحية ويعوق بشدة خطط إعادة الإعمار. وتبذل الحكومة جهوداً لتأمين الإمدادات الأساسية وتوفير خدمات الرعاية الصحية وتلبية الاحتياجات الأساسية. وينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة موقفا أقوى ضد فرض تدابير اقتصادية انفرادية، باعتبارها تتعارض مع ميثاقها، ويجب أن تمارس سلطتها في دعوة البلدان التي تفرض تدابير قسرية انفرادية إلى إلغائها دون أي شروط مسبقة.

تونس

[15 نيسان/أبريل 2025]

أشارت إلى معارضتها لفرض التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها أدوات للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[27 آذار/مارس 2025]

ينبغي تجنُّب التدابير القسرية الانفرادية المستخدمة كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية. وبدلاً من ذلك، ينبغي تعزيز الحوار البناء والتواصل كوسيلة مفضلة لمعالجة الاختلافات.

زمبابوي

[15 نيسان/أبريل 2025]

في 21 كانون الأول/ديسمبر 2001، وقّع الرئيس جورج دبليو بوش على قانون الديمقراطية والانتعاش الاقتصادي في زمبابوي ليصبح قانوناً. ومن خلاله، فرضت الولايات المتحدة جزاءات اقتصادية على زمبابوي.

وفي 18 شباط/فبراير 2002، فرض الاتحاد الأوروبي جزاءات على زمبابوي شملت حظراً على الأسلحة وقيوداً مالية وقيوداً على السفر، وذلك في إطار الموقف المشترك لمجلس الاتحاد الأوروبي. ومنذ ذلك الحين، تم تجديد إطار التدابير التقييدية بانتظام، حيث تم التجديد الأخير بتمديد الجزاءات حتى 20 شباط/فبراير 2026.

وما زالت بلدان مثل كندا وأستراليا تفرض جزاءات على زمبابوي في شكل حظر على مبيعات الأسلحة وتجميد الأصول وفرض قيود على المعاملات المالية.

وفي 4 آذار/مارس 2024، أدرج مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية 11 زمبابوياً على قائمة الجزاءات الأمريكية في إطار برنامج "غلوبال ماغنيتسكي"، من بينهم رئيس زمبابوي فخامة الدكتور إيمرسون دامبودزو منانغاغوا، و 3 كيانات. ونتيجة لذلك، قام المكتب بتجميد الممتلكات المملوكة لهؤلاء الأفراد والكيانات داخل الولايات المتحدة أو تلك الخاضعة لسيطرة أشخاص أمريكيين.

وإن الجزاءات المفروضة على زمبابوي، بالإضافة إلى تقييد التجارة مع الدول التي تفرض الجزاءات، تردع الجهات الفاعلة من القطاع الخاص عن الاستثمار في زمبابوي وممارسة الأعمال التجارية فيها. ويخشى المستثمرون المحتملون والشركات من الإجراءات العقابية التي قد تتخذها الحكومات، مما يؤدي إلى الإفراط في الامتثال والتطبيق التقييدي المفرط للعقوبات على البلدان المستهدفة. وهذا يزيد من تفاقم الأثر السلبي للجزاءات على البلدان المستهدفة التي تشمل زمبابوي. وفي الولايات المتحدة، لا يمكن لحكومة زمبابوي التعامل إلا من خلال الاتحاد الائتماني الفيدرالي التابع للأمم المتحدة. ولم تعد المصارف التجارية الأخرى تتعامل مع زمبابوي بسبب مشاكل الامتثال.

وفي آذار/مارس 2023، احتجزت السلطات الليتوانية عربات إطفاء متجهة إلى زمبابوي. وكان السبب المقدم هو أن عربات الإطفاء أو بعض مكونات عربات الإطفاء تم تصنيعها من قبل شركة بيلاروسية، وهي شركة خاضعة لجزاءات الاتحاد الأوروبي. وهذه الخطوة تحرم زمبابوي من الحصول على شاحنات الإطفاء التي من شأنها أن تكون حاسمة في دعم عمليات مكافحة الحرائق وحماية الأرواح والممتلكات، فضلاً عن الحفاظ على مواقع التراث العالمي في زمبابوي والمحاصيل المهمة التي تحدت الجفاف المدمر الناجم عن ظاهرة النينيو.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرض تدابير اقتصادية انفرادية يزيد من مستوى إدراك المخاطر فيما يتعلق بالتمويل الدولي. ونتيجةً لذلك، تزداد تكلفة الائتمان بشكل كبير، مما يسهم في ارتفاع عبء ديون زمبابوي ومستويات سداد الديون التي لا يمكن تحملها. وبالتالي، اضطرت الحكومة إلى تحويل الموارد التي تشتد الحاجة إليها والمخصصة لمشاريع التنمية نحو خدمة الديون. وقد أدى ذلك إلى تقييد الحيز المالي المتاح لزمبابوي لتمويل مبادرات التنمية، مما يعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتنضم زمبابوي إلى الدول الأعضاء الأخرى في إدانة النزعة الانفرادية والقسر ضد البلدان النامية. وهي تدعم تعزيز تعددية الأطراف والحوار والتسوية السلمية للمنازعات من أجل تمتع جميع الدول الأعضاء بحقوق الإنسان على قدم المساواة.

وتكرر زمبابوي دعوة المجتمع الدولي إلى التضامن مع ضحايا هذه التدابير والمطالبة الجماعية بالرفع غير المشروط لتدابير الحصار الجائر المفروض على الدول ذات السيادة، والذي يعاني من آثاره المدمرة المواطنون العاديون في البلدان المتضررة.

الاتحاد الأوروبي

[15 نيسان/أبريل 2025]

التدابير التقييدية (”الجزاءات“) هي أدوات تعتمدها مجموعة واسعة من الدول والجهات الفاعلة الدولية.

ووفقًا لمعاهداته التأسيسية، يقرر الاتحاد الأوروبي بشكل مستقل سياسته الخارجية والأمنية ويعتمد في إطار اختصاصه أي تدابير يراها ضرورية لحماية القيم العالمية والنهوض بأهداف سياسته الخارجية، مع الامتثال الكامل لالتزاماته الدولية (انظر، على وجه الخصوص، المادة 21 من معاهدة الاتحاد الأوروبي).

وتدابير الاتحاد الأوروبي التقييدية هي وسائل قانونية ومشروعة وغير عنيفة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي. ويتم اعتمادها للدفاع عن القيم العالمية والقانون الدولي، وصون السلم

والأمن، ودعم الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، ومعالجة حالات الأزمات المحددة، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويتم اعتمادها، في بعض الحالات، لملء الفراغ في الحالات التي يُمنع فيها مجلس الأمن من قبل بعض أعضائه من اتخاذ إجراءات، وهي تدابير مهمة بشكل خاص عندما يكون أحد أعضاء المجلس متورطاً في انتهاك القانون الدولي.

وتتوافق تدابير الاتحاد الأوروبي التقييدية مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الدولي الإنساني. وقد دأبت محاكم الاتحاد الأوروبي، التي تتحقق من مشروعية التدابير التقييدية التي يتخذها الاتحاد الأوروبي، على ضمان امتثال التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي للقانون الدولي استنادًا إلى معايير موضوعية ومقبولة بشكل عام.

ولا تطبق التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي خارج الحدود الإقليمية. ولا ينشأ عنها التزامات على المشغلين من خارج الاتحاد الأوروبي، إلا إذا كانت أعمالهم على صلة بالاتحاد الأوروبي. فهي تقيد بشكل أساسي الأعمال التجارية داخل النظام القانوني للاتحاد الأوروبي؛ وبعبارة أخرى، يمارس الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد حقه في أن يقرر مع من يتعامل هو والمشغلون الخاضعون لولايته القضائية في التجارة. وفي الوقت نفسه، لا يعترف الاتحاد الأوروبي بتطبيق القوانين التي تتبناها بلدان ثالثة خارج الحدود الإقليمية في انتهاك للقانون الدولي.

وتستند التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي إلى معايير إدراج واضحة وتتطلب أدلة قوية ومقنعة من الناحية القانونية. وهي مؤقتة بطبيعتها، وتتطلب تجديداً دورياً منتظماً (كلّ عام أو حتى كل ستة أشهر) بعد مراجعة كاملة لكل تدبير على حدة، بما في ذلك أسباب الإدراج. وتخضع تدابير الاتحاد الأوروبي أيضًا للمراجعة القضائية. ويجوز للجهات المدرجة من أشخاص وكيانات ودول ثالثة الطعن في التدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، وبالتالي ممارسة حقوق منها الحق في الإجراءات القانونية الواجبة والحق في محاكمة عادلة. وتضمن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي حماية هذه الحقوق.

وبعد توضيح الطبيعة القانونية للتدابير التقييدية للاتحاد الأوروبي وآثارها، يَرِد أدناه وصف لعلاقتها بالمساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي، مع دوله الأعضاء، هو أكبر مانح للمساعدات الإنمائية في العالم (41 في المائة) وثاني أكبر مانح للمساعدات الإنسانية (28 في المائة)، بما في ذلك الدول المعنية بجزاءات الاتحاد الأوروبي. وتهدف جزاءات الاتحاد الأوروبي إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الأخرى في هذه البلدان، ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً تماماً بتقديم المساعدات الإنسانية ودعم التنمية المستدامة فيها، على الرغم من الانتهاكات المستمرة. وقد بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية لفريق أوروبا في عام 2023 مبلغاً قياسياً قدره 95,5 بليون يورو.

ويمكن استخلاص أمثلة إرشادية محددة من حالات سوريا وغواتيمالا وميانمار. وقد فرض الاتحاد الأوروبي تدابير تقييدية على النظام السابق في سوريا رداً على انتهاكاته الواسعة والمنهجية لحقوق الإنسان والقانون الدولي. وفي الوقت نفسه، ظل الاتحاد الأوروبي مع دوله الأعضاء أكبر مانح للمساعدات الإنسانية للسوريين منذ بداية النزاع في عام 2011. وقام الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بتعبئة أكثر من 35,3 بليون يورو لمساعدة سوريا والدول المجاورة لها في معالجة عواقب الحرب. وفي حالتي غواتيمالا وميانمار، فرض الاتحاد

الأوروبي جزاءات محددة على أفراد معينين. ولم يمنع ذلك الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من أن يكون ثاني أكبر مانح للمساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية لهذين البلدين.

وعلاوةً على ذلك، لا تستهدف التدابير التقييدية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي السكان المدنيين وإيصال المساعدات الإنسانية. وهي مصممة بعناية لتؤثر فقط على المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ولا تندرج الأغذية والأدوية ومستلزمات الطوارئ ضمن نطاقها. وفي الواقع، يتخذ الاتحاد الأوروبي جميع التدابير الممكنة لعدم المساس بالمجالين الإنساني والتنموي اللذين لا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر مقدم للمساعدات المالية فيما يتعلق بهما. ومن هذا المنطلق، سارع الاتحاد الأوروبي إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 2664 (2022) وذهب أبعد من ذلك، حيث قدم إعفاءات إنسانية معادلة (وأوسع نطاقًا) في معظم أنظمة التدابير التقييدية المستقلة التابعة له. كما يقوم الاتحاد الأوروبي باستمرار باتخاذ إجراءات ولا يدخر جهدًا لمنع أو معالجة الإفراط في الامتثال وأي عواقب غير مقصودة للتدابير التقييدية.

وبالتالي، فإن السردية المتعلقة بما يسمى بالتدابير القسرية الانفرادية لا ينطبق على التدابير التقييدية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فمن المثير للقلق أن هذه السردية ذات الدوافع السياسية، التي تستند إلى ادعاءات عامة ومغالطات وقائعية، هي سردية مضللة؛ وغالباً ما تستغلّ لأغراض سياسية، مما يصرف الانتباه عن أسباب اعتماد الجزاءات. فتلك الأسباب هي التي غالباً ما تكون وراء التحديات الخطيرة التي تواجه التنمية.

ومع أخذ ما سبق في الاعتبار، فإن موقف الاتحاد الأوروبي هو أن يركز التقرير الحالي على جانبين ضروريين لإلقاء الضوء على هذه المسألة.

أولاً، في سياق صون السلم والأمن الدوليين، ينبغي أن يركز على انتشار انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان وعواقب عدم اتخاذ إجراءات، بما في ذلك من خلال التدابير التقييدية، في مواجهة هذه الانتهاكات وغيرها من الأعمال التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وتلتزم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالحفاظ على النظام الدولي القائم على ميثاق الأمم المتحدة. ويأخذ الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مسؤوليتهم تجاه المجتمع الدولي على محمل الجد ويتصرفون عندما تُرتكب انتهاكات جسيمة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، حتى عندما يعني ذلك فرض تدابير تقيد فرص العمل للمشغلين في الاتحاد الأوروبي.

وثانياً، فإن التقرير، بحكم تركيزه على التنمية – ينبغي ألا يتجاهل السياسات الإنمائية – بل يجب أن يسلط الضوء على هذه السياسات – بل وعلى السياسات الإنسانية أيضاً – التي تتبعها كيانات مثل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، على الرغم من فرض تدابير تقييدية. وهذا ضروري لضمان تمثيل شامل ودقيق لمشهد السياسات ذات الصلة وتجنب أي إيحاءات أو استنتاجات مضللة.

وأخيراً، وكما تم التأكيد عليه خلال المشاورات التي جرت في اللجنة الثانية بشأن قرار الجمعية العامة 135/78 الذي صدر فيه التكليف بإعداد التقرير، يتوقع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أن يكون التقرير متوازنًا وموضوعيًا ومستندًا إلى الحقائق، بالإضافة إلى تضمينه تحليلا محكما للعلاقات السببية. ولا ينبغي أن يُستخدم لنشر سرديات سياسية كاذبة تروج لها بعض الوفود.